بنك الخليج – الكويت

النص المحرر لمؤتمر المستثمرين/ المحللين – الربع الثاني 2018

الأربعاء 25 يوليو 2018

المشاركين من بنك الخليج:

السيد/ انطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيسة وحدة علاقات المستثمرين

إدارة المؤتمر :

السيدة/ إلينا سانشز – المجموعة المالية هيرميز

قائمة المشاركين

1. Ajeej Capital
2. NBK Capital
3. Burgan Bank
4. National Bank of Kuwait
5. T Rowe Price
6. Franklin Templeton
7. Daman Investment
8. DICO Investments Co.
9. S&P Ratings
10. EFG Hermes

إلينا: مساء الخير وصباح الخير جميعاً. أرحب بكم في اللقاء الهاتفي الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثاني من عام 2018. ويسرنا أن يكون معنا السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين بالبنك. وسوف يبدأ اللقاء بعرض تقديمي من الإدارة حول المؤشرات الرئيسية للنتائج المالية للربع الثاني من العام، ثم نفتح المجال لفترة الأسئلة والأجوبة

دلال: شكرا إلينا. مساء الخير ومرحبا بكم في الإجتماع الهاتفي والخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج عن النصف الأول من عام 2018. اسمي دلال الدوسري، من فريق علاقات المستثمرين ببنك الخليج. سنبدأ المحادثة اليوم بعرض المؤشرات المالية الأساسية لأداء بنك الخليج خلال النصف الأول من عام 2018، والتي سيقدمها الرئيس التنفيذي، السيد/ أنطوان ضاهر، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث. وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال لتلقي أسئلتكم من خلال منصة البث عبر الإنترنت. يرجى طباعة أسئلتكم في أي وقت أثناء المحادثة. ويتوفر العرض التقديمي في موقعنا لإلكتروني www.e-gulfbank.com، وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يجوز الإفصاح عنها على النطاق العام. وأود أن ألفت عنياتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة الثانية من العرض التقديمي، والمتعلق ببيانات التوقعات المستقبلية والمعلومات السرية. كما يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين لدى مصرفنا على العنوان الإلكتروني التالي: investor.relations@gulfbank.com.kw للرد على استفساراتكم.

والآن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج.

أنطوان ضاهر: شكراً، دلال. مساء الخير. يسرني أن أكون معكم جميعاً اليوم لأحدثكم بشكل موجز عن أهم المؤشرات المالية لبنك الخليج.

بالاطلاع على الصفحة رقم 3، تجدون أن مصرفنا قد تمكن من تحقيق نمو في صافي الربح، من 13 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2017 إلى 16 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2018، أي بزيادة نسبتها 19%. أما صافي الربح للربع الأول فقد شهد نمواً بمعدل 15%.

وبالنسبة للنصف الو من العام، شهد صافي الربح نمواً ليبلغ 27 مليون د.ك.، أي بزيادة بواقع 18%، مقارنةً بالنصف الأول من 2017، الذي بلغ صافي الربح فيه 23 مليون د.ك.

يضاف معدل النمو المذكور على الزيادة بنسبة 12% في معدل النمو التي تحققت في 2017، ومعدل نمو 10% في السنوات الثلاث السابقة، من 2013 إلى 2016.

وعليه، فإننا بصدد زيادة في الزخم الذي شهده الربع الثاني من العام الحالي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج قوية في النصف الأول من هذا العام.

كما يسعدنا أن نرى النتائج الإيجابية التي تمثلت في نمو محفظة القروض لمصرفنا. فخلال النصف الأول من 2018، شهدت محفظة القروض لدينا نمواً بأكثر من 2%، مقارنةً بالاتجاه السائد في القطاع المصرفي من بداية العام ولغاية شهر إبريل، والذي جاء مستقراً في معظمه.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 4، ومن حيث المبادرات التي تمت خلال النصف الأول من العام، فقد قمنا بإطلاق مجموعة جديدة من البطاقات المصرفية بتصميم جديد وشرائح جديدة، تم تطويرها بحيث تتيح تجربة مصرفية مميزة، مع التركيز مجدداً على برنامج

المكافآت المرتبط بالبطاقات المصرفية، والذي يحظى بالتقدير باعتباره أفضل برنامج في الكويت في هذا المجال. وقد قمنا بإطلاق هذه المجموعة الجديدة من خلال حملة ترويجية، تم تعزيزها بسلسلة من مقاطع الفيديو التثقيفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، حرصنا على زيادة التركيز على حسابات الراتب من خلال تنظيم سحب خارجي في المركز العلمي. وصاحب ذلك حملة أخرى مكثفة أدت إلى رواج برنامجنا الجديد. ولا نزال نعمل على تعزيز هذا البرنامج من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وعن طريق التفاعل داخل فروع البنك.

وأخيراً، أود الإفادة بأننا نعمل على استخدام الواجهات في شبكة فروعنا الكثيفة بصورة أكثر فاعليةً، وذلك باعتبارها نقطة هامة للاتصال ومكملة للحملة الترويجية.

وتوضح الصفحة رقم 5 وضع البنك فيما يتعلق بوكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى. وكما هو موضح في العمود المشار إليه ، يحظى البنك في الوقت الحاضر بتصنيف في المرتبة "A3" من قبل موديز، مع نظرة مستقبلية "إيجابية، وفي المرتبة "A–" من وكالة ستاندارد آند بورز، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وفي المرتبة "A+" من وكالة فيتش، مع نظرة مستقبلية "مستقرة"، وفي المرتبة "A–" من وكالة كابيتال إنتليجنس، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

والآن سأترك المجال لرئيس المدراء الماليين في مصرفنا، السيد/ كيفن سميث، الذي سيغطي الجانب المتعلق بالبيانات المالية.
شكراً.

كيفن: شكراً، أنطوان. بدايةً، أود أن أنتقل إلى الصفحة 6، التي توضح تطور الميزانية العمومية خلال الفترة من 30 يونيو 2017 إلى 30 يونيو 2018. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات والمطلوبات وكيفية تغيرها على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية.

أولاً، أود أن ألقي الضوء على الموجودات، الموضحة في النصف العلوي من الصفحة، الأسطر 1-13.

في 30 يونيو 2017، كان لدينا إجمالي موجودات يزيد بقليل عن 5.6 مليار د.ك. (موضحة في السطر 13). وكما ترون في السطر الخامس، فإن نسبة 30% من هذه الموجودات جاءت محتفظاً بها في شكل موجودات سائلة، و65% منها في شكل صافي قروض (السطر 8)، و2% منها في شكل استثمارات في أوراق مالية (السطر 9)، و3% منها في شكل موجودات أخرى (السطر 12). وعلى مدى الإثني عشرة شهرا المنصرمة، شهد إجمالي الموجودات في مصرفنا نمواً بمقدار 4% او 203 مليون د.ك. ليتجاوز بقليل 5.8 مليار د.ك.، إلا أن مزيج الموجودات والمطلوبات شهد تغيراً كبيراً. وكما ترون، فقد شهدت الموجودات السائلة (السطر 5) انكماشاً بمقدار 121 مليون د.ك.، أي بنسبة 7%، بينما شهد صافي القروض (السطر 8) نمواً بمقدار 362 مليون د.ك.، أي بمعدل 10%. وعليه، فقد جاء نحو ثلث النمو في القروض ممولاً بفائض السيولة. غير أن الموجودات السائلة لا تزال تتميز بالجودة حيث تشكل 26% من الميزانية العمومية للبنك، بينما يشكل صافي القروض حالياً 69% من إجمالي الموجودات.

أما الاستثمارات في أوراق مالية، الموضحة في السطر 9، فقد بقيت عند مستوى 2% من إجمالي الموجودات.

وانكمشت الموجودات الأخرى (السطر 10) بمقدار 40 مليون د.ك.، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى بيع الضمانات المعادة حيازتها. وتمثل "الموجودات الأخرى" حالياً 2% من إجمالي الموجودات وهي أقل بنسبة 3% مقارنة بالسنة الماضية.

وفي النصف السفلي من الصفحة، ترون في السطرين 19 و20 أقصى اليمين أنه من أصل 203 مليون د.ك. لنمو الموجودات خلال الفترة المعنية، جاء مبلغ 181 مليون

د.ك. منها ممولاً بالمطلوبات، بينما جاء مبلغ 22 مليون د.ك. منها ممولاً بحقوق المساهمين. أما ودائع العملاء، فقد شهدت نمواً بما يقارب 300 مليون د.ك.، وقد قوبل ذلك جزئياً بخفض درجة الاعتماد على التمويل من البنوك.

ويوضح السطران 22 و23 متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين، وعليه يمكن حساب العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين للنصف الأول من العام الحالي.

توضح الصفحة 7 نسب السيولة الرئيسية في مصرفنا. على الجانب الأيسر، ترون أن النسبة اليومية لمعدل تغطية السيولة لدينا قد ارتفعت من 262% في الربع الثاني من 2017 إلى 325% في الربع الثاني من 2018. وجاء المتوسط في الربع الأول من 2018 بنسبة 268%. وتعتبر هذه النسب أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب بنسبة 100%، والذي يدخل حيز التنفيذ في أول يناير 2019. و يبلغ الحد الأدنى في 2018 نسبة 90%. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت نسبة صافي التمويل المستقر من 104% في نهاية الربع الأول من 2018 إلى 107% في نهاية الربع الثاني من 2018، مقارنةً بالحد الأدنى المطلوب بنسبة 100%. وعليه، فإنه رغم قيامنا بتحييد السيولة بصورة ما، لا تزال لدينا مصدات في كلتا النسبتين.

وتوضح الصفحة 8 بيان الدخل وبعض المؤشرات الرئيسية الأخرى. ولتوضيح الصورة، نعرض عليكم نتائج السنة بأكملها عن عامي 2016 و2017 على الجانب الأيسر، وكذلك النصف الأول من عامي 2017 و2018 على الجانب الأيمن. وبالإضافة إلى ذلك، وللنصف الأول من عامي 2017 و2018، نعرض مكونات العائد على الموجودات – حسب الموضح في الخانات المؤشر عليها بعلامة "% من متوسط الموجودات" لكلا النصفين من العامين.

وكما ذكر السيد/ أنطوان ضاهر، ترون من النسب المئوية المحاطة بدوائر في السطر 10 أن صافي الربح شهد نمواً بواقع 10% و12% في عامي 2016 و2017، على

التوالي. وكما ذكر السيد/ أنطوان ضاهر أيضاً، فإن معدل النمو في صافي الربح للنصف الأول من 2018، مقابل النصف الأول من 2017، قد ارتفع ليصل إلى 18%. وإذا انتقلنا إلى أعلى بيان الدخل، ونظرنا إلى النسب المئوية المحاطة بدوائر في الأسطر 3، 5 و7، ترون أنه في عام 2016 انخفض صافي إيرادات الفوائد في السطر 3 بنسبة 2%، وجاءت إيرادات التشغيل في السطر 5 مستقرةً، بينما انخفض هامش التشغيل في السطر 7 بواقع 3%، مقارنةً بعام 2015. كما ترون أن ذلك قد انعكس في عام 2017 حيث ارتفع معدل النمو في صافي إيرادات الفوائد من −2% في 2016 إلى 13% في 2017، وارتفع معدل النمو في إيرادات التشغيل من صفر في 2016 إلى 8% في 2017، بينما تغير معدل النمو في هامش التشغيل من انخفاض بنسبة 3% في 2016 إلى 11% في 2017.

وفي النصف الأول من 2018 مقابل النصف الأول من 2017، ارتفع معدل النمو في صافي إيرادات الفوائد إلى 21%، واستطعنا المحافظة على معدل نمو 8% في إيرادات التشغيل، وحققنا نمواً في هامش التشغيل بلغ 8% ايضا. وقد قمت بوضع دوائر حول جميع تلك النسب في الصفحة 8، وبالتالي يمكنكم مشاهدة الاتجاه التاريخي والزخم الذي يشهده مصرفنا حالياً.

وقد جاء هذا التحول مدفوعاً بصفة أساسية بالنمو القوي في صافي القروض بمعدل 10% حسب ما تم ذكره أعلاه، وكذلك بالارتفاع في صافي هامش الفوائد. وكما يمكن ملاحظة التحسن الذي طرأ على صافي هامش الفوائد بالاطلاع على صافي إيرادات الفوائد في السطر 3، ضمن الخانة المؤشر عليها بعبارة "% لمتوسط الموجودات". وفي النصف الأول من 2018، بلغت نسبة صافي هامش الفوائد 2.7%، أي أعلى بمقدار 40 نقطة أساس من النصف الأول من 2017، حين بلغت نسبة صافي هامش الفوائد 2.3%.

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، الموضحة في السطر 6، فقد كان الهدف أن نحقق قدرةً كافيةً لإدارة البنك وتمويل المبادرات الهامة في البنك بطريقة تضمن عدم تجاوز النمو

في المصروفات التشغيلية للنمو في إيرادات التشغيل، وبمعنى آخر، تحقيق خفض في نسبة التكلفة إلى الإيرادات بمرور الوقت.

وفي النصف الأول من 2018، ارتفعت المصروفات بنسبة 8% مقابل النصف الأول من 2017. ويعود السبب في ذلك بصفة أساسية إلى التكلفة المرتبطة بتعديل قانون العمل. وحتى مع ارتفاع تلك التكاليف هذا العام، فإن نسبة التكلفة إلى الإيرادات لدينا في النصف الأول من 2018 ظلت عند مستوى 33%، أي أقل بواقع 7% من نسبة التكلفة إلى الإيرادات لسائر سنة 2017، والبالغة 35.4%، كما هو موضح في السطر 12.

وفي السطر 8، نجد أن مخصصات انخفاض القيمة في النصف الأول من 2018 بلغت 37 مليون د.ك.، والتي تعتبر مستقرةً نسبياً مقارنةً بالنصف الأول من 2017.

وفيما يتعلق بالعائد على الموجودات، نلاحظ أسفل الخانة التي تحمل عنوان "% من متوسط الموجودات" أن العائد على الموجودات في مصرفنا للنصف الأول من 2017، بلغ 83 نقطة أساس و تحسن إلى 94 نقطة أساس في النصف المنصرم. وبالمثل، وفي السطر 11، نلاحظ أن العائد على حقوق المساهمين تحسن من 8% إلى 9.1% خلال نفس الفترة.

وتوضح الصفحة 9 تطور نسبة القروض غير المنتظمة. ففي 30 يونيو 2018، جاءت النسبة عند مستوى 2.1% مقارنةً بنسبة 2.2% في 31 مارس 2018. ويمكن ملاحظة أن هذه النسبة قد انخفضت بصورة كبيرة بمرور الوقت.

وفي الصفحة 10، نلاحظ أن رأس المال الرقابي ونسب الرافعة المالية ظلت أعلى بكثير من الحدود الدنيا ذات الصلة. إن الانخفاض في النسب عن النصف الأول من 2017 قد جاء نتيجةً لمعاملات البسط، أي الشريحة الأولى لرأس المال وإجمالي رأس المال، اللذين شهدا نمواً بنسبة 3% بعد سداد 55% من توزيعات الأرباح، بينما شهدت معاملات المقام، التي هي عبارة عن موجودات موزونة بالمخاطر، نمواً أسرع بكثير أي بنسبة 9%،

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى نمو القروض في مصرفنا خلال تلك الفترة. يرجى ملاحظة أن صافي الربح البالغ 27 مليون د.ك. للنصف الأول من 2018 غير مشمول في الشريحة الأولى أو إجمالي رأس المال في نسب الربع الأول من 2018، حيث إن ذلك يحدث في نهاية السنة. ومن شأن القيام بذلك إضافة أكثر من 60 نقطة أساس إلى كلتا النسبتين لرأس المال. ولا تزال الشريحة الأولى من رأس المال تشكل نحو 80% من إجمالي رأس المال.

وكما ترون في أسفل الصفحة جهة اليمين، ارتفعت نسبة الرافعة المالية ارتفاعاً طفيفاً إلى 8.44% في نهاية النصف الأول من 2018، وتظل أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

والخلاصة أن التحول في معدلات النمو التي شهدها مصرفنا في كل من صافي إيرادات الفوائد، إيرادات التشغيل، وهامش التشغيل في 2017 مقابل 2016 استمر في تحفيز النمو لمصرفنا في النصف الأول من 2018.

والآن، أعود إلى السيدة/ دلال لإدارة فقرة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً سيد كيفن. والآن نحن مستعدون للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتم في توجيه أي سؤال، يرجى طباعة السؤال في خانة "نص الأسئلة"، ثم الضغط على زر التقديم "submit". وسوف نتيح بضع دقائق لتلقي أسئلتكم.

دلال: والآن، لدينا سؤال. متى نرى أثر أرض الفحاحيل؟

كيفن: نعم، سأجيب عن هذا السؤال! أنا كيفن سميث، لقد استطعنا إزالة آخر عقبة قانونية بصدور حكم محكمة التمييز لصالح بنك الخليج، الذي قضى بإرساء الأرض من خلال مزاد أجري بتاريخ 16 يناير 2018. وعليه، باشر البنك في إجراءات نقل ملكية الأرض إلى اسم بنك الخليج. وفيما يتعلق بالأثر المالي لهذه العملية، فإن ذلك الأثر سيتحدد بعد نقل ملكية الأرض فعلياً والتصرف فيها خلال الفترة الزمنية المقررة قانوناً بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.

دلال: لدينا السؤال التالي. متى تتوقعون تطبيق معيار التقارير الدولية لإعداد البيانات المالية رقم 9 (IFRS9) في الكويت، وماهو الأثر الفوري لتطبيقه على حقوق المساهمين لدى بنك الخليج؟ كيفن، هل تود الرد على هذا السؤال؟

كيفن: قام البنك بالفعل بتطبيق المعيار رقم 9 اعتباراً من أول يناير 2018، باستثناء التسهيلات الائتمانية، حيث احتفظ بنك الكويت المركزي بالتعليمات الإرشادية الحالية المتعلقة بالمخصصات. وبالنظر إلى حقيقة أن تطبيق المعيار المحاسبي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير، فقد ظهر الأثر الفوري منذ اليوم الأول للتطبيق، حيث انعكس ذلك على نتائجنا المالية، وتم إجراء التعديلات على الرصيد الافتتاحي لحقوق المساهمين اعتباراً من 1 يناير 2018، إلا أن ذلك كان له أثر ضئيل للغاية تمثل في انخفاض حقوق المساهمين بنحو 426,000 د.ك.، وهو مقدار طفيف.

دلال: في النصف الأول من عام 2018، ولأول مرة منذ سنوات عديدة، يتحقق نمو مضاعف في الأرباح. فهل نتوقع أن يستمر هذا المنوال لسائر عام 2018، أم إن بنك الكويت المركزي ربما يضغط لتجنيب المزيد من المخصصات الاحترازية في النصف الثاني من العام؟ كيفن؟

كيفن: نعم، الشيء الوحيد الذي يمكنني أن أعلق عليه هو الشطر الثاني من السؤال، والمتعلق بالمخصصات الاحترازية، وأقول في هذا الصدد إنه في نهاية النصف الأول من العام كان مقدار المخصصات الاحترازية لمصرفنا، والمدرج في الميزانية العمومية، هو 214 مليون د.ك. وعند هذا المستوى، إذا قارنا ذلك بالبنوك الأخرى في القطاع المصرفي، نجد أن ما لدى مصرفنا يعتبر واحداً من أعلى المعدلات كنسبة مئوية من محفظتنا الرأسمالية، أو كنسبة مئوية من رصيد إجمالي القروض لدينا. وبالتالي، نشعر بأننا نتمتع بوضع قوي فيما يتعلق بالميزانية العمومية.

دلال: سؤال آخر، لماذا ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة من 1.7% إلى 2.1%؟ علماً بأن التكلفة السنوية للمخاطر بلغت نحو 170 نقطة أساس في النصف الأول من عام 2018. فماذا ستكون عليه التكلفة الطبيعية للمخاطر في المستقبل؟ كيفن؟

كيفن: دعيني أحاول الرد على هذا السؤال من ناحيتين: أولاً، السبب هو أن نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا منخفضة للغاية حالياً، وقد أثبتنا في السوق أنه بإمكاننا استرداد الضمانات من خلال الإجراءات القانونية، حيث يكون من صالحنا في بعض الأحيان اتخاذ الإجراءات القانونية، الأمر الذي يؤدي بشكل تلقائي إلى نشوء قروض غير منتظمة، خاصةً إذا كان مصرفنا يتمتع بوضع قوي من حيث الضمانات، وهذا هو ما أدى إلى ارتفاع نسبة القروض المنتظمة من 1.7% إلى 2.1%. هذا هو الشطر الأول من السؤال، أما فيما يتعلق بالتكلفة الطبيعية للمخاطر في المستقبل، فإن الشيء الوحيد الذي يمكنني التعليق عليه هو بالعودة مرةً أخرى إلى السؤال حول أرض خباري، وأكرر أننا بمجرد حصولنا على سند ملكية الأرض، سيكون لذلك أثر كبير في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة.

دلال: شكراً، كيفن.

دلال: لقد حاولنا الرد وتغطية أكبر قدر ممكن من الأسئلة. ونود أن نختتم محادثتنا اليوم، ونتقدم إليكم بالشكر على المشاركة. وفي حالة وجود أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقع مصرفنا الإلكتروني investor.relations@gulfbank.com.kw. شكراً على مشاركتكم. عودة إلى البدالة.